

موجزات السياسات | السياسة

# عملية السلام في الشرق الأوسط: ثلاثون عاماً على بدء المكيدة

كتبه: إيناس عبد الرازق · أكتوبر 2021

#### مقدمة

قبل ثلاثين عامًا، جلس ممثلون من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة الحوار في مؤتمر مدريد لإطلاق مفاوضات ثنائية هدفت بزعمهم إلى تحقيق مستقبل عادل وسلمي في المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، ولكنها فعليًا رسَّخت واقعًا مؤلمًا لفلسطينيين في ظل احتلال دائم تمارسه قوة عسكرية نووية ذات مشروع استيطاني استعماري توسعي. 1

على مدار الأعوام الثلاثين الماضية، طرح الراعيان الغربيان الرئيسيان لعملية السلام في الشرق الأوسط، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مبادرات سياسية عديدة تلبي الأركان الشكلية "لبناء السلام" ولكن لا تدفع باتجاه حل عادل لعقود من النفي والقهر والاحتلال. وفي العام 2020، طرح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب خطة السلام من أجل الازدهار التي ضمنت لإسرائيل مصالحها من خلال إبرام سلسلة من اتفاقات التطبيع مع العديد من الدول العربية. وظلت القضايا الأساسية المألحة، وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال العسكري المستمر والنفي، غائبة عن أجندات الوسطاء الغربيين.

يهدف هذا الموجز السياساتي إلى إيجاز الأسباب الرئيسية التي تجعل من إطار المفاوضات الثنائية المباشرة، المستندة إلى نظرية التفاوض الليبرالية التي تقوم عليها عملية السلام في الشرق الأوسط بين الإسر ائيليين والفلسطينيين، إطارًا جائرًا كليًا ومحكومًا عليه بالفشل.



ويجادل الموجز أن كل ما حققته عملية السلام هو تعزيز المشروع الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي وترسيخ هيمنة إسرائيل على الفلسطينيين. ويورد الموجز توصيات حول السربل المتاحة للمجتمع الدولي لدعم الفلسطينيين في كفاحهم من أجل التحرير من خلال إطار يتجاوز المفاوضات و "محادثات السلام."

### نظرية التفاوض الليبرالية في سياق الاحتلال العسكري

هيمنت المفاوضات الليبرالية على السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق، طرحت عملية السلام في الشرق الأوسط كوصفة مثالية لحل الأزمات السياسية المستعصية. غير أن إطار التفاوض الليبرالي يزخر بالتحديات ضمن سياق النضال التحرري في ظل الاحتلال العسكري، ما سيؤدي في النهاية إلى فشله:

# 1. عملية السلام في الشرق الأوسط تفتقر إلى شروط مرجعية متبادلة، كما لا تقوم على حسن النية

لكي يتسنى لأي مفاوضات هادفة وجادة أن تصل إلى حل عادل، لا بد أن تكون هنالك مصلحة مشتركة في التوصل إلى اتفاق بين طرفين متساويين. وهذا يرعرف باسم "التفاوض بحسن نية،" ويقتضي وجود أرضية وفاقية مشتركة من أجل التوصل إلى نتيجة.

عندما وجهت الولايات المتحدة الدعوة للفلسطينيين والإسرائيليين لحضور مؤتمر مدريد في العام 1991، فإنها أبدت استعدادها لمساعدتهم في التوصل إلى اتفاق يستند إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 الذي وضع المعايير لرما صار يرعرف لاحقًا باسم "حل الدولتين" في الخطاب الدولي، والشروط المرجعية للمفاوضات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وافقت الحكومة الإسرائيلية على الذهاب إلى طاولة المفاوضات مع الممثلين الفلسطينيين



لسببين رئيسيين. أو لاً، كان ذلك بسبب الزخم الذي أحدثته المقاومة الفلسطينية إبان الانتفاضة الأولى، والتي أبرزت النضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير على خريطة العالم، وأجبرت إسرائيل على الرد. فبحسب المقولة المشينة المأثورة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين، "لم يكن هناك المزيد من العظام التي كان بإمكاني كسرها."

ثانيًا، كانت إسرائيل تتعرض لضغوط من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، الذي حجب عنها 10 مليارات دو لار من ضمانات القروض التي أرادتها إسرائيل من أجل جلب عشرات آلاف المستوطنين اليهود السوفييتين إلى إسرائيل (الذين وطَّنت معظمهم لاحقًا في مستوطنات الضفة الغربية). وكانت تلك المرة الوحيدة التي مارست فيها الولايات المتحدة ضغوطًا مشروطة على إسرائيل فقط لكى تحضر وتجلس إلى طاولة المفاوضات.

في الأشهر العشرين التي تلت مؤتمر مدريد، عقد الفلسطينيون والإسر ائيليون تسع جو لات إضافية من المحادثات في واشنطن العاصمة. وفي الوقت نفسه، انخرط أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، التي مُنبعت من المشاركة في المفاوضات الرسمية، في محادثات سرية وغير رسمية عبر القنوات الخلفية في أوسلو في كانون الثانيليناير 1993. وفي نهاية المطاف، حلاً مفاوضات أوسلو محل عملية مدريد، وتمخصت عنها اتفاقات أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى يومنا هذا، لا تزال اتفاقات أوسلو، التي تشمل إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام 1993 (أوسلو الأولى) – والذي شمل خطاب الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كديباجة – والاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية لعام 1995 (أوسلو الثانية)، المخرجات الموثقة الوحيدة التي الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية لعام 1995 (أوسلو الثانية)، المخرجات الموثقة الوحيدة التي انتجتها المفاوضات الثنائية.

منذ بدء المحادثات في 1991 ولغاية توقيع اتفاقات أوسلو وما تلاها، كان جليًا بالفعل أن حل الدولتين لم يكن الأساس الذي ينطلق منه الممثلون الإسرائيليون. بل كان واضحًا أنهم كانوا يتصورون شكلاً محدودًا من الحكم الذاتي الفلسطيني كما هو موضح في خطة آلون (1967) خطة دروبلس (1978) التي أرست أساسات المشروع الاستيطانيي. وقد أكد رابين هذه الرؤية في خطابه عام 1995 أمام الكنيست بخصوص اتفاقيات أوسلو حيث أعلن وهو يروج



لإطار حل الدولتين أن "الحل الدائم" سيشمل "إقامة كتل استيطانية في يهودا والسامرة."

لم تعترف إسرائيل حتى اليوم بوجود الفلسطينيين كمجموعة قومية، والذي من شأنه أن يستتبع الاعتراف بحق الفلسطينية، فقد يستتبع الاعتراف بحق الفلسطينية، فقد اعترفت في رسالة الاعتراف الصادرة في العام 1993 بـ "حق دولة إسرائيل في الوجود" وقبلت القرار رقم 242 رغم لغته المبهمة فيما يتعلق بالنكبة وحقوق اللاجئين ووضع القدس، ولم تعترف إسرائيل إلا بمنظمة التحرير باعتبارها "الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني."

علاوة على ذلك، لم تتخذ عملية المفاوضات المعايير الدولية لحقوق الإنسان أساسًا لها، ولم تتضمن اتفاقات أوسلو، ولا ترتيباتها المؤقتة، أي "إشارة لقانون الدولي — باستثناء قراري الأمم المتحدة رقم 242 و 338 كأساس للمفاوضات المستقبلية حول قضايا الوضع النهائي عقب انتهاء الترتيبات المؤقتة. وبالمحصلة، حرصت إسرائيل على تجنب أي شرط مرجعي يمكن أن يجعلها مسؤولة عن انتهاك حقوق الفلسطينيين الأساسية. وهكذا لا تعترف إسرائيل مطلقًا باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما تدعي أنها "مناطق متنازع عليها" وترفض بالتالى تطبيق القاقية جنيف الرابعة.

ضمن هذا الإطار، و لدت السلطة الفلسطينية من رحم اتفاقات أوسلو لكي تضطلع بمكافحة التمرد وتهدئة الفلسطينيين والسيطرة عليهم بدلاً من قيادتهم نحو الحرية والسيادة. وهكذا فإن منظمة التحرير استبدلت الحكم الذاتي المحدود على رقعة من أرض الوطن، محصورة تماماً داخل إسرائيل ومعتمدة عليها، بالنضال التحرري الفلسطيني. وما كان ي فترض أن يكون عملية سياسية يضمن فيها الفلسطينيون تحررهم من خلال مفاوضات ثنائية تحوال في الواقع إلى آلية لترسيخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي بوجود طبقة فلسطينية حاكمة ملتزمة باستدامة الوضع الراهن، وسحق أي شكل من أشكال المقاومة يهدد قبضتها المحدودة على السلطة.

كتب إدوارد سعيد في عام 1993: "ومن جملة ما يُؤخذ على أوسلو أنها لم تفعل سوى القليل في سبيل تغيير الوضع. فتحول [رئيس السلطة الفلسطينية الأسبق ياسر] عرفات وأنصاره المتناقصون عددًا إلى منفذين للأمن الإسرائيلي، في حين أُجبر الفلسطينيون على تحمل إذلال



'أوطان' مريعة ومقطعة الأوصال تشكل نحو %10 من الضفة الغربية و %60 من غزة."

وبذلك وصف سعيد سوء النية لدى الإسرائيليين، وأدرك أيضاً أن منظمة التحرير قد أذعنت ورضيت بحكم ذاتي باهت. وفي حين يواصل المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية تحسر هما على احتضار "حل الدولتين،" أو موته فعليًا، فإن خيار إقامة دولة فلسطينية لم يكن مطروحًا أصلًا، تمامًا كما حرص إطار المفاوضات.

# 2. مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط غير متوازنة، ولا تستند إلى جدول زمني واضح

كان واضحًا منذ البداية أن إسرائيل لم تكن مستعدة على الإطلاق لقبول القرار 242 كأساس لمخرجات عملية السلام في الشرق الأوسط، بل كانت مستعدة لاستغلال الفترة الانتقالية كعملية دائمة لتمكين مشروعها الاستيطاني الاستعماري المستمر. أي أن إعلان المبادئ المتعلق باتفاقات أوسلو صرُمم لعقد محادثات أولية حول الترتيبات الخاصة بإقامة حكم ذاتي مؤقت لمدة خمس سنوات، وحالما وضعت تلك الترتيبات، يمكن أن يشكل القرار 242 أساسًا للتوصل إلى اتفاق الوضع النهائي فيما يتعلق بالقضايا الأساسية – المياه واللاجئين والقدس. غير أن الإطار اقتصر على وضع خطوط إرشادية عامة للمفاوضات المستقبلية دون وجود آلية في حالة فشل الفترة الانتقالية.

في غياب جدول زمني واضح أو حوافز تدفع إسرائيل لتقديم تتازلات بشأن أي من قضايا "الوضع النهائي،" ركزت إسرائيل على استغلال الفترة الانتقالية، وإطالة أمد المفاوضات لتصبح عملية دائمة. وأتاح لها ذلك أن تواصل <u>تشييد المستوطنات غير القانونية</u>، بما في ذلك طوال فترة مفاوضات أوسلو. وبحسب تعبير المفاوضات الليبرالية، أدركت إسرائيل أن أفضل بديل لاتفاق تقاوضي – أي ما يمكنها أن تستبقيه أو تكسبه إن فشلت المفاوضات – سيكون أفضل من أي عرض يمكن أن يقدمه الفلسطينيون والوسطاء.



أم" على الجانب الآخر، كان المفاوضون الفلسطينيون غير مجه رَّنِين ولا مهي بَين لضمان تلبية أي مطلب من مطالبهم. يروي خليل التفكجي، رسام الخرائط الفلسطيني المعروف، في كتابه كيف أن عرفات والمفاوضون الفلسطينيون استخدموه كخبير فني أثناء مفاوضات أوسلو في 1993، وكيف حاول أن يكشف لهم حقيقة المفاوضات: "لا أعرف من وعدكم بأن تكون لكم دولة، لكنني أتحدث انطلاقاً من الخرائط، والخرائط تقول أنه لا توجد دولة فلسطينية [...] ليس لكم شيء."

ويذكر أن القيادة الفلسطينية رفضت تقييمه ومضت قدمًا في توقيع الاتفاق دون اكتراث لخرائطه التي تظهر التوسع الاستعماري الإسرائيلي الصارخ. وفي النهاية، كان التفكجي على حق، حيث أدت اتفاقات أوسلو إلى تجزئة الأرض الفلسطينية أكثر بتقسيمها إلى مناطق أ، ب، ج، وسهاً تبذلك هيمنة إسرائيل على فلسطين.

سر بت قناة الجزيرة في العام 2011 ما يزيد على 1600 وثيقة سرية تتعلق بالمفاوضات الجارية بين عامي 1999 و 2010. تضمنت الأوراق نسخًا مختلفة من عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت بعد أن أخفقت الفترة المؤقتة المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو في تحقيق أي نتيجة، وتضمنت أيضًا قمة كامب ديفيد المنعقدة في العام 2000 وخريطة طريق السلام التي طرحتها إدارة جورج بوش الابن. وأكدت أوراق الجزيرة أن المفاوضين الفلسطينيين قدموا تتازلات عديدة دون أي شفافية ودون إشراك الشعب الفلسطيني. وبحسب أحد المفاوضين الذين ساعدوا في تسريب الأوراق: "كانت 'مفاوضات السلام' مهزلة خادعة حيث فرضت إسرائيل شروطًا متحيزة من جانب واحد وأيدتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل منهجي".

وبالرغم من انتهاء صلاحية اتفاقات أوسلو في العام 1999، والتهديدات الفارغة التي أطلقتها مرارًا منظمة التحرير الفلسطينية بالانسحاب منها، تظل تلك الاتفاقات الإطار الوحيد النافذ الذي يملي التفاعلات السياسية والمؤسسية والاقتصادية بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل.

#### 3. عملية السلام في الشرق الأوسط تفتقر إلى وسيط نزيه أو آلية للمساءلة



تولت الولايات المتحدة دور الطرف الثالث الوسيط في عملية السلام في الشرق الأوسط رغم أنها لا يمكن أن تكون صادقة أبدًا بالنظر إلى سجلها الطويل في تقديم الدعم العسكري والدبلوماسي غير المقيد لإسرائيل. وقد فشلت في تحميل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكاتها المستمرة والجسيمة للقانون الدولي — بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان — وجرائم الحرب التي ارتكبتها في غزة، واستخدمت علاوة على ذلك حق النقض مرارًا وتكرارًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع القوى الأخرى من القيام بذلك.

يُبيِّن رشيد الخالدي في كتابه الأخير كيف أن الدعم الغربي للصهيونية وإسرائيل يشترك منذ أكثر من قرن بسلسلة من المقاربات. فقد ظلت القوى الغربية ترفض الاعتراف بالفلسطينيين كشعب له حقوق وطنية، منذ صدور وعد بلفور في 1917، بينما أولت الأولوية للمصالح الصهيونية. وفي هذا الصدد، كتب وزير الخارجية المصري السابق، نبيل فهمي، في العام 2019 حول السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد أوسلو بأن إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون "طمست الفروق بين المصالح والأولويات الأمريكية والإسرائيلية." ويقتبس من دينيس روس، المبعوث الأمريكي لعملية السلام إبان أوسلو، قولاً ه إن "الهدف الأساسي كان ضمان تحقيق مصالح إسرائيل."

ومع أن بوش الأب أمسك عن منح ضمانات القروض كوسيلة للضغط على إسرائيل في 1991، إلا أنه أكّد أيضرًا التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على "التفوق العسكري النوعي" لإسرائيل و "القدس غير المقسمة،" ولم يعترض على استمرار المشروع الاستيطاني. وعمومًا لم تتوقف الولايات المتحدة قط عن تمويل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ودعمها وضمان هيمنتها إقليميًا. ويبلغ اليوم إجمالي هذا التمويل حوالي 3.8 مليار دولار سنويًا.

إن وجود عملية غير محددة المدة وغير مبنية على أساس راسخ في القانون الدولي، و لا تتطوي على نتيجة واضحة ومنصفة للفلسطينيين، وتفتقر إلى طرف ثالث وسيط غير متحيز أو آلية للمساءلة، يصب في مصلحة إسرائيل في المقام الأول، و لا يحقق شيئًا يذكر على صعيد حماية الفلسطينيين.

## استدامة عملية السلام في الشرق الأوسط لترسيخ الهيمنة المنهجية



إن استدامة عملية السلام في الشرق الأوسط سمحت لإسرائيل وحلفائها بإخضاع الفلسطينيين وقيادتهم الحالية، ومكّنتهم من مواصلة أجندتهم الاستيطانية الاستعمارية دون عقاب. ولضمان استمرار هذا الوضع في سياق عملية السلام، تتبع إسرائيل ثلاث استراتيجيات: استحداث الوقائع على الأرض، والتلاعب بالرواية ولوم الضحية، والتتمر على المجتمع الدولي.

#### 1. استحداث الوقائع على الأرض

تمكنت إسرائيل بفضل اتفاقات أوسلو من المضي قدمًا في مشروعها الاستيطاني الاستعماري من خلال توسيع المستوطنات وسرقة الأراضي الفلسطينية دون معوقات. وتمكنت بفضل مشروعها الاستيطاني الاستعماري وبنيته التحتية من تعزيز سيطرتها، وخنق الفلسطينيين وتقتيتهم تدريجيًا، الأمر الذي سمح لها بتعزيز عقيدتها القائلة: "أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من العرب"، بوسائل شتى مثل فصل القدس عن الضفة الغربية، وتهجير الفلسطينيين قسرًا، وتشجيع النمو السكاني عند المستوطنين. وتحقيقًا لهذه الغاية، استخدمت إسرائيل أساليب عديدة كإنشاء مناطق عسكرية ومرامي نيران على الأراضي الفلسطينية، ومنع وصول المجتمعات الريفية الفلسطينية إلى الأراضي الزراعية ومصادر المياه، وهدم المنازل، وبناء جدار الفصل العنصري، وفرض حصار كامل على غزة.

وباستحداث تلك الوقائع على الأرض، برعت إسرائيل في سياسة "الأمر الواقع،" حيث أوجدت واقعًا يبدو كأنه حقائق مفروغ منها ولا رجعة فيها. وكدلالة على ذلك، رد وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، مؤخراً على الإنذار الذي وجهه رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لإسرائيل بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 بقوله: "لن يرح أحد مكانه". فمن غير المنطقي – بل ومن السرئف – أن نتوقع من الفلسطينيين أن يتفاوضوا لنيل حريتهم وحقوقهم الأساسية بينما تواصل إسرائيل الاستعمار وترسيخ الفصل العنصري كأمر واقع.



#### 2. التلاعب بالرواية ولوم الضحية

أتقنت إسرائيل كذلك أسلوب التلاعب بالرواية، واستطاعت أن تلوم الفلسطينيين على فشل المفاوضات والعنف المُمارس عليهم، كما قال وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أبا إيبان، في 1973 إن "العرب لا يفوتون أي فرصة لتقويت الفرصة". وقد استحالت هذه المقولة شعارًا رائجًا لدى إسرائيل ومناصريها لمناهضة الفلسطينيين، حيث يتم تصوير هم على أنهم رافضون دائمون لعروض السلام.

تبنى حلفاء إسرائيل الجُدد من الخليجيين هذه الرواية لتبرير إبرام الاتفاقات مع إسرائيل، حيث نقلت التقارير عن محمد بن سلمان ولي عهد المملكة العربية السعودية قولاً في 2018: "فوتت القيادة الفلسطينية في العقود الماضية الفرصة تلو الأخرى ورفضت جميع مقترحات السلام المعروضة عليها. وقد حان الوقت لأن يقبل الفلسطينيون بالعروض المقترحة ويوافقوا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وإلا فليصمتوا ويتوقفوا عن التذمر."

غير أن لوم الضحية على هذا النحو لا يصمد أمام الحقائق والأدلة. فعلى مدى عقود عديدة ومؤتمرات قمة وموائد مستديرة مختلفة، قبلت منظمة التحرير الفلسطينية العديد من الحلول الوسط والمقترحات. وفعلت ذلك على أساس حل الدولتين وفقًا للقرار 242. أمّا إسرائيل، فلم تقدم تنازًلا قط.

ومع ذلك، لا تزال هذه الرواية تهيمن على الخطاب الغربي و لا سيما فيما يتعلق بفشل اتفاقات كامب ديفيد سنة 2000، حيث يسود الاعتقاد بأن عرفات رفض عرضًا سخيًا للغاية من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك. ولكن بحسب رواية المفاوضين في عام 2001: "لم يكن هناك عرض إسرائيلي بمعناه الحرفي على الإطلاق. و لأن الإسرائيليين كانوا عازمين على الحفاظ على موقف إسرائيل في حال الفشل، فإنهم دائمًا ما يتداركون أنفسهم في المراحل الأخيرة ويرمسكون عن تقديم أي عرض".

بالإضافة إلى سوء النية وانتهاك الاتفاقات القائمة والقانون الدولي، در جت إسرائيل على



إدانة أي محاولة من الفلسطينيين للدفاع عن حقوقهم، وعلى وصف كل<sup>®</sup> المساعي المبذولة في سبيل ذلك خارج الإطار المعيب للمفاوضات الثنائية بأنها إجراءات "أحادية الجانب "من شأنها أن "تعود بالضرر على السلام".

#### 3. التنمر على المجتمع الدولي

لا تكتفي إسرائيل بالتتمر على الفلسطينيين إذا حاولوا الدفاع عن حقوقهم، بل تتتمر أيضاً على المجتمع الدولي عند كل احتجاج على انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين. فشنتت إسرائيل حملة واسعة النطاق لنزع الشرعية عن نضال الفلسطينيين من أجل حقوقهم، وللإفلات من المساءلة عن انتهاكاتها. وفي سبيل ذلك، تلجأ إلى المساواة بهتاناً بين النضال الفلسطيني ومعاداة السامية، وإلى تجريم المتضامنين من الحركات والأفراد، كما ترمي المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان بتهمة "الإرهاب" زوراً.

في كانون الأول/ديسمبر 2019، اتهم سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون، المحكمة الجنائية الدولية بالإذعان "للإرهاب الدبلوماسي "الفلسطيني عندما قررت التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية المحتملة في فلسطين. ولما شجب المجتمع الدولي لجوء إسرائيل لاستخدام القوة غير المتناسبة إبان عدوانها الأخير على غزة في أيار /مايو 2021، ردت إسرائيل باتهام الحكومة الصينية ووزير خارجية باكستان" بمعاداة السامية على نحو سافر". ووبا خت السفير الفرنسي في إسرائيل بسبب تصريح وزير الخارجية الفرنسي بأن إسرائيل "معرضة لخطر" التحول إلى دولة فصل عنصري، وضغطت على إحدى الجامعات الأمريكية لإبعاد طالبة في مرحلة الدراسات العليا بسبب انتقادها إسرائيل في فصلها الدراسي.

الولايات المتحدة متورطة في هذا التتمر أيضاً، ودعمها الثابت لإسرائيل يُسهم في إحباط محاولات المجتمع الدولي الرامية لمحاسبتها عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي. فمنذ العام 1972 وحتى كانون الأولايسمبر 2019، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتعطيل 44 قراراً يهدف إلى إدانة الأعمال الإسرائيلية غير



القانونية. وهذا يُسهرم في إذكاء ثقافة الإفلات من العقاب التي تحتمي بها إسرائيل اليوم.

إن التمسك بعملية السلام والمفاوضات و "حل الدولتين،" بالقول دون الفعل، يتسبب في تبييض الانتهاكات الإسرائيلية ويرفض أي إجراءات تدعو للمساءلة بوصفها أحادية الجانب. لقد سمح فخ المفاوضات الثنائية لإسرائيل "بتقليص الصراع" من خلال استحداث تدابير اقتصادية أو "مادية" أدت حصر اللي زيادة اعتماد السلطة الفلسطينية على الهيمنة الإسرائيلية، وسهالت بالتالي ممارسات الفصل العنصري وإنفاذ المشروع الاستعماري الاستيطاني.

### الخروج من حلقة مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط

لقد آن الأوان لكي يدرك المجتمع الدولي أن الفلسطينيين لن يتخلوا عن حقوقهم الأساسية الراسخة في القيم العالمية المتمثلة في الحرية والعدالة والكرامة. ولا بد أن يدرك المجتمع الدولي بالأساس أن أي محاولة لجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات دون إحداث تحول جذري في ديناميات القوة الحالية لن تؤدي إلا إلى إدامة أجندة إسرائيل العرقية القومية واستمرار تشريد الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم.

#### لكسر هذه الحلقة، يجب على المجتمع الدولي أن:

- يُدرك أن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط لا طائل منه وغير مناسب، وأن يركز عوضاً عن ذلك على عملية سياسية تتمحور حول إعمال حقوق الإنسان للجميع. وهذا يشمل، بالنسبة للشعب الفلسطيني، حق تقرير المصير والعودة، وضمان أمنهم من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.
- يدعم جهود الشعب الفلسطيني لاستعادة نظامه السياسي، بما في ذلك دعم انتفاضة الوحدة الأخيرة، بهدف تحقيق توافق في الآراء بين جميع أطراف المجتمع كمقدمة لتحرير فلسطين.
- يدعم الفلسطينيين في إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتحويلها إلى حركة تحرير ذات حضور دبلوماسي حول العالم. وهذا يشمل دعم التنازل عن اتفاقات أوسلو،



و إز الة السلطة الفلسطينية كممثل سياسي للشعب الفلسطيني.

- يحمل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويتسنى له ذلك من خلال فرض شروط على المساعدات العسكرية المقدمة لإسرائيل وإنهائها، والتوقف عن شراء المنتجات والخدمات المصنوعة أو المنشأة في المستوطنات الإسرائيلية بما في ذلك الضغط على الدول والكيانات الأخرى للقيام بذلك ودعم تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب، والدعوة إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة.
  - يرفض الخلط بين انتقاد إسرائيل ومعاداة السامية، ويشمل هذا رفض محاولات اسرائيل لاتهام منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق الفلسطينيين بالإرهاب، والضغط عليها بإلغاء التسمية.
    - يرفض َ اتفاقات التطبيع المبرمة بين إسرائيل و الدول العربية كوسيلة للحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في المنطقة.

#### تصحيح: 22 ديسمبر 2021

ورد في نسخة سابقة من هذا الموجز السياساتي معلومة غير صحيحة مفادها أن ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية التقوا بمسؤولين من الحكومة الإسرائيلية في مؤتمر مدريد المنعقد في 1991. والصحيح أن منظمة التحرير الفلسطينية مأنعت رسميًا من حضور المؤتمر، وأن من مناون فلسطينيون غير مرتبطين مباشرة بالمنظمة (وإن كانوا منحازين لها على نحو وثيق).

1. لقراءة هذا النص باللغة الفرنسية أو باللغة الأسبانية، الصغطاي هنا ، أو هنا. تسعد الشبكة لتوفر هذه الترجمات وتشكر مدافعي حقوق الإنسان على هذا الجهد الدؤوب، وتؤكد على عدم مسؤوليتها عن أي اختلافات في المعنى في النص المترجم عن النص الأصلي.



الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متنوعي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياساتية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعميمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية." إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.